



## المقالات الصادرة

بشأن توقيع ثلاث اتفاقيات شراكة

بين المؤسسة المحمدية و:

المكتب الوطني للسكك الحديدية ONCF

صندوق الضمان المركزي

الشركة المغربية للنقل CTM

يوم الثلاثاء 24 فونبر 2015

## حصري: تفاصيل حول اتفاقيات الشراكة التي وقعتها المؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية بتاريخ 24 نونبر 2015



علمت مصادرنا الخاصة، أنه تم زوال اليوم الثلاثاء 24 نونبر 2015، بمقر وزارة العدل والحريات بالرباط، التوقيع على ثلاث اتفاقيات شراكة بين المؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية لقضاة وموظفي العدل، وكل من صندوق الضمان المركزي، والمكتب الوطني للسكك الحديدية ONCF، والشركة المغربية للنقل CTM. ونصت الاتفاقية الأولى بين المؤسسة المحمدية وصندوق الضمان المركزي، على إحداث نظام خاص بدعم مجال السكن من خلال تقديم قروض بشروط تفضيلية تصل إلى 800 ألف درهم ونسبة 2.3%. بينما تهدف اتفاقية الشراكة الثانية، بين المؤسسة المحمدية والمكتب الوطني للسكك الحديدية ONCF، إلى تمكين منخرطي المؤسسة وأزواجهم وكذا أبنائهم ما بين 12 و18 سنة، من الاستفادة من تخفيضات في أثمان تذكار السفر على متن القطارات، خلال وخارج فترات الذروة، حيث تم الاتفاق على تخفيض بنسبة 40%. كما نصت اتفاقية الشراكة الثالثة التي وقعتها المؤسسة المحمدية مع الشركة المغربية للنقل CTM، تمكين منخرطي المؤسسة الممارسين وذوهم، وكذا المتقاعدين، من تخفيضات، في أثمان تذكار السفر على متن الخطوط الوطنية والدولية التي تغطيها الشركة المغربية للنقل، حيث تم الاتفاق على تخفيض ثمن التذكرة بنسبة 30% في الأيام العادية و20% في أوقات الذروة. هذا وسيتم الشروع في العمل بهذه الاتفاقيات ابتداء من فاتح يناير 2016.

## الرميد يوقع ثلاث اتفاقيات جديدة لفائدة رجال القضاء



أشرف وزير العدل والحريات مصطفى الرميد بصفته رئيس مجلس التوجيه والمراقبة للمؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية لقضاة وموظفي العدل، بمعية أناس السمرغيني العنبري المدير العام للمؤسسة المحمدية، على مراسم توقيع ثلاث اتفاقيات اليوم الثلاثاء على الساعة الثانية عشر زوالا بمقر وزارة العدل والحريات الرباط. ووقعت اتفاقيات الشراكة بين المؤسسة المحمدية والمكتب الوطني للسكك الحديدية وصندوق الضمان المركزي، وشركة النقل بالمغرب "ستيام".

# اتفاقيات شراكة بين المؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية لقضاة وموظفي وزارة العدل والمكتب الوطني للسكك الحديدية وصندوق الضمان المركزي وشركة "ستيام"

الثلاثاء, 24 نوفمبر, 2015 - 15:18

الرباط – تم اليوم الثلاثاء بالرباط التوقيع على ثلاث اتفاقيات شراكة بين المؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية لقضاة وموظفي وزارة العدل والحريات وكل من المكتب الوطني للسكك الحديدية وصندوق الضمان المركزي والشركة المغربية للنقل "ستيام".

المؤسسة الممودة للأعمال الإجماعية  
لقضاة و موظفي العدل



علم من مصادرها الخاصة، أن الأستاذ مصطفى الرميد وزير العدل والحريات سيتأأس غدا الثلاثاء 24 نونبر 2015 بصفته رئيس المجلس الإداري للمؤسسة الممودة للأعمال الإجماعية لقضاة وموظفي العدل، حفل توقيع ثلاثة اتفاقيات شراكة تروم دعم السكن وفتح آفاق جديدة أمام المنخرطين في مجال النقل، ويتعلق الأمر باتفاقيات شراكة مع كل من صندوق الضمان المركزي والمكتب الوطني للسكك الحديدية، والشركة المغربية للنقل CTM.

هذه الشراكات تأتي ترمينا للجهود ومساعي المؤسسة الممودة من أجل بلورة مخططها الاستراتيجي الهادف إلى تحسين مردودية العمل الإجماعي والرقى به لكي يستجيب لانتظارات السادة القضاة والموظفين.

هذا وسيحضر الأخ بلقاسم المعتصم الكاتب العام للجامعة الوطنية لقطاع العدل (المنضوية تحت لواء الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب) مراسيم توقيع هذه الاتفاقيات السالفة الذكر.



## اتفاقية تخول موظفي العدل امتيازات في السكن والنقل -



تم التوقيع، زوال اليوم الثلاثاء، بمقر وزارة العدل والحريات بالرباط، على ثلاث اتفاقيات شراكة بين المؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية لقضاة وموظفي العدل، وكل من صندوق الضمان المركزي، والمكتب الوطني للسكك الحديدية، والشركة المغربية للنقل (CTM).

ونصت الاتفاقية الأولى بين المؤسسة المحمدية وصندوق الضمان المركزي، على إحداث نظام خاص بدعم مجال السكن من خلال وضع منتج خاص، أطلق عليه اسم "سكن زائد"، بولوج مجال قروض السكن بشروط تفضيلية. وسيستفيد منخرطو المؤسسة المحمدية من قضاة وموظفي وزارة العدل والحريات، والمندوبية العامة لإدارة السجون، وكذا المستخدمين التابعين لهما، من برنامج "سكن زائد"، عبر تقديم مساعدة مباشرة بقيمة 20 ألف درهم لفائدة منخرطي المؤسسة، والتحمل الكلي أو الجزئي للفوائد المرتبطة بقروض السكن.

بينما تهدف اتفاقية الشراكة الثانية، والتي جمعت بين المكتب الوطني للسكك الحديدية والمؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية لموظفي العدل، إلى تمكين منخرطي المؤسسة وأزواجهم وكذا أبنائهم ما بين 12 و18 سنة، من الاستفادة من تخفيضات في أثمان تذكار السفر على متن قطارات الخط الحالية، خلال وخارج فترات الذروة، حيث تم الاتفاق على تحمل جزء من نسبة التخفيض مناصفة بين الطرفين.

اتفاقية شراكة ثالثة وقعتها المؤسسة المحمدية مع الشركة المغربية للنقل، المعروفة اختصاراً بـ"CTM"، تروم تمكين منخرطي المؤسسة الممارسين وذويهم، المحددين في شهادة الاستفادة التي سيتم إعدادها، وكذا المتقاعدون، من تخفيضات، خلال وخارج فترات الذروة، في أثمان تذكار السفر على متن الخطوط الوطنية والدولية التي تغطيها الشركة المغربية للنقل، فيما ستتحمل المؤسسة و"CTM" مناصفة جزءاً من نسبة التخفيض من ثمن التذكرة.

### Signature électronique

#### Une convention entre le ministère de la Justice et des libertés et Barid Al-Maghrib



**L**e ministère de la Justice et des libertés et Barid Al-Maghrib ont signé, mardi à Rabat, une convention relative à la signature électronique, pour déterminer les conditions et modalités selon lesquelles la société prestataire offre ses services au ministère en vue de conférer une valeur juridique probante à ses échanges électroniques avec ses usagers. La convention, signée par Abdelilah Lahkim Benani, secrétaire général du ministère de la Justice et des libertés, et Amin

Benjelloun Touimi, directeur général de Barid Al-Maghrib, partie habilitée pour la fourniture de la prestation de signature électronique considérée comme étant le premier mécanisme de certification électronique au Maroc, vient couronner deux années d'action commune pour moderniser et promouvoir le rendement électronique, soit la première étape du processus de coopération et de consolidation des relations entre les deux institutions en vue de réaliser les objectifs escomptés. Intervenant lors de cette cérémonie, marquée également par la signature d'une convention de partenariat entre la Fondation Mohammadia des œuvres sociales des magistrats et fonctionnaires de la justice, d'une part, et l'Office national des chemins de fer, la Caisse centrale de garantie et la compagnie de transport CTM, d'autre part, le ministre de la Justice et des libertés, Mustapha Ramid, a estimé que la convention est un maillon important de la chaîne de modernisation de l'administration judiciaire pour parvenir, à terme, au tribunal numérique. ■ L.M.

الرميد يشرف  
على تدشين مقر  
مركز القاضي المقيم

أشرف وزير العدل والحريات مصطفى الرميد، يوم الأربعاء الماضي، على تدشين مقر مركز القاضي المقيم بشيخة أنجل بعلاب مالي بقدر بـ 859 ألف و 859 درهم.

ويبلغ المركز الذي أحدثت على مساحة 8 آلاف و 500 متر مربع واستغرقت أشغال بنائه 18 شهرا، من طابقين أرضي وتحت أرضي بمساحة قاعات للجلسات و 19 مكتبا ومرافق أخرى.

وأبرز الرميد، في تصريح للصحافة، أن تدشين هذا المركز الذي أنجز بمواصفات محكمة ابتدائية، يشكل قيمة مضافة على صعيد بنات الحاكم بالمملكة، خاصة وأنه يوفّر على مرافق في غاية الملازمة لتقديم خدمة العدالة على الوجه المطلوب.

وأضاف أن هذا المركز سيقف للقضاء وكتاب الضبط العاملين به والممارسين وكافة الفاعلين والمقاضين، بيئة جيدة لتقديم خدمة العدالة. من جهة، أوضح رئيس المحكمة الابتدائية بامتناوت حمود رشيد، في كلمة بالمناسبة، أن إحداث هذا المركز يندرج في إطار انخراط وزارة العدل والحريات في مشروع صروح برور ناهل هياكل وبنيات مختلف الوحدات القضائية من محاكم ومراكز القضاء المقيمين وعصرنتها وتحديثها بما يكفل الرفع من أدائها وتطوير مختلف الخدمات التي تضطلع بها، مما يجمد إرادة قوية وفكر استراتيجيا يتوخى إصلاح منظومة العدالة وأهلها.

وأضاف أن هذا المركز، التابع للمحكمة الابتدائية بامتناوت، يوفّر على معايير نموذجية، تتمكّن من تحسين بيئة العمل وتبنيها سواء بالنسبة للعاملين بالمركز أو باقي مساعدي القضاء والمقاضين، مما يضمن توفير شروط التواصل الداخلي والخارجي في ظروف جيدة وتسهيل ولوجيات العدالة، موزا أن هيكله هذه البنية الجديدة تنم عن فكر استراتيجي مواكب للتجديدات، خاصة في ما يتعلق بالتحديث والمعمّرة واعتماد الوسائل التقنية الحديثة.

تنصيب

وزير العدل والحريات يشرف  
على تنصيب مدير الشؤون المدنية

أشرف وزير العدل والحريات، مصطفى الرميد، مطلع الأسبوع الجاري، بعقر السورارة على تنصيب الحسن الكاسم، مديرا لشؤون الشؤون المدنية بالوزارة. وقال الوزير، في كلمته، إن هذا التنصيب يأتي بعدما حظي الحسن الكاسم بقلعة المجلس الحكومي، بتعيينه مديرا جديدا لشؤون الشؤون المدنية، خلفا لحمد نميري، الذي عين رئيسا للجنة الوطنية المكلفة بالبحث في الشؤون الحزبية.

وأشرف وزير العدل والحريات على «الجهود التي بذلها محمد نميري، مدير الشؤون المدنية السابق، بكل وفاء وتجرد وتكرار لثبات منذ توليه المسؤولية على رأس

3 اتفاقيات لتطوير الخدمات الاجتماعية  
لموظفي وزارة العدل ومندوبية السجون

مكتب الرباط ع

شهد مقر وزارة العدل والحريات يوم الأربعاء الماضي، مراسم توقيع ثلاث اتفاقيات شراكة بين المؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية لقضاء وموظفي العدل، وكل من المكتب الوطني للسجون، وشركة النقل سنيام وصندوق الضمان المركزي.

ترأس حفل التوقيع على الاتفاقيات المذكورة كل من مصطفى الرميد وزير العدل والحريات رئيس مجلس التوجيه والرقابة للمؤسسة المحمدية، وأناس المرغيني المدير العام للمؤسسة المحمدية، ومحمد ربيع الخليل المدير العام للمكتب الوطني للسجون، ونور الدين الرحيميني المدير العام لشركة سنيام، وهشام الزناتي المرغيني المدير العام لصندوق الضمان المركزي، بالإضافة إلى المندوب العام لإدارة

السجون وإعادة الإدماج ومسؤولين بالإدارة المركزية وشخصيات أخرى. تهدف الاتفاقيات الثلاثة تمكين أسرة وزارة العدل والحريات والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج ومستشفى المؤسسات التابعة لها، من الاستفادة من تعريفات تفضيلية صالحة لمدة السنة للسفر عبر القطار أو الخطوط الجوية لشركة سنيام، بالإضافة إلى ضمان تمويل قروض السكن.

وفي كلمة له بالمناسبة، أكد المدير العام للمؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية لقضاء وموظفي العدل «أن إدارة المؤسسة مددت خارطة طريق هاجمها الاستجابة لقطاعات وتطلعات أسرة العدل من خلال استراتيجية جديدة تتمحور حول أقطاب أساسية، أولها الرفع من جودة الخدمات المقدمة لتعطي المؤسسة المحمدية وتنويعها».



### تقرير اقتصادي

## ستيام تمنح أسعاراً تفضيلية للقضاة وموظفي وزارة العدل

الأخبار

يشمل النحل النقي أو الجزئي للزوائد الرشقة بفروص السن. وتدير المنتج وفق الشروط والإجراءات المحددة بمقتضى الاتفاقية من النحلة وصندوق الضمان المركزي للتعطى بصندوق سكن رداء. ويستفيد من هذا المنتج مخرطو المؤسسة المحددة من قضاء وموظفي وزارة العدل والحريات والنووية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج والمستخدمين القانونيين لها في حين يهدف الاتفاقية الوقفة مع المكتب الوطني للسكك الحديدية إلى تمكين مخرطو المؤسسة المحددة من الاستفادة من تخفيضات في السنة لذكر السعر على من قطرات الخط العالي، عبر الاستفادة من تخفيضات خلال وخارج فترات الذروة، وتحمل المؤسسة والمكتب مضافة جزء من نسبة التخفيض في زمن الذروة، والاستفادة من تخفيضات مباشرة بالتشبيك الموجودة بمختلف المحطات التابعة للمكتب مقابل الإزالة بمطابقة الأنظمة المؤسسة المحددة. ويستفيد من الدعم الخاصة بمطابقة هذه الاتفاقية المخرطون القارسون ونوبيهم (الأزواج والأبناء ما بين 18 و20 سنة)

المخرطون من الاستفادة من تخفيضات في السنة ذاتهم السعر عبر الخطوط الوطنية والصوتية التي تعطىها لشركاء من خلال الاستفادة من تخفيضات خلال وخارج فترات الذروة، وتحمل المؤسسة والشركة مضافة جزء من نسبة التخفيض من السنة لذكر. والاستفادة من التخفيضات مباشرة بالموتالات التابعة للشركة مقابل الإزالة بمطابقة الأنظمة المؤسسة المحددة، وبشهادة الاستفادة من التخفيض مؤثر عليها من قبل المؤسسة المحددة. ويستفيد من التخفيض القمرة بواسطة هذه الاتفاقية المخرطون القارسون ونوبيهم المحددين في شهادة الاستفادة التي تم إعدادها خصيصاً لهذه الغاية وكذا المتفاعون أما الاتفاقية الموقعة مع صندوق الضمان المركزي فتشمل إصدارات نظام خاص بدعم محال السن من خلال وضع منتج خاص بولوج محال فروص السن بشروط تفضيلية تنطبق على طلبة سن رداء. يهدف إلى تقديم تخفيض إضافية وتنموية لشبان قوماً لوج، المنتج في إطار صندوق ضمان السن. وتقديم مساعدة مباشرة بقيمة 30 لك درهم لطلادة مخرطو المؤسسة كما

الازولجيات الاجتماعي المنضمون تحت لوائها، بالفعل على توفير خدمات ملحة وأنشطة متنوعة، ويمل كل الجهود لتحسين العمل الاجتماعي وتطويره ليسهم في إسعاد أسرة العمل وتحفيزها على مزيد من العطاء الذي يرقى بمروريتها لقطاع العمل إلى المستوى المنشود. وتطرق إلى الاستراتيجية الجديدة للمؤسسة للشجيرة حول انقلاب الأساسية ذات الأولوية المتعلقة بالرفع من جودة الخدمات المقدمة لمخرطو المؤسسة المحددة، ولتحقيق أوضاع جديدة وإعادة تأهيل جميع الشواهد والمركبات الاصطناعية التابعة للمؤسسة وتحديثها وتبني سياسة تقديم الشواهد بفتح الحوار والتشاور مع مختلف منظمات وفعاليات قطاعي العمل والسجون، فضلاً عن إعادة هيكلة المؤسسة وتحديث الإدارة المركزية ووحداتها الخارجية إلى جانب الانفتاح والتواصل مع جهات، أبرز المسؤولين في المؤسسات الشريكة الهامة هذه الاتفاقيات في سبيل الإبقاء بالدعم الاجتماعي المقدمة للمخرطون في المؤسسة المحددة. ونهم الاتفاقية الموقعة مع الشركة المغربية لتقليل ستيام تمكين

تم التلازم المضي بالمرافق التوقيع على ثلاث اتفاقيات شراكة بين المؤسسة المحددة للأعمال الاجتماعية لغشاء وموظفي وزارة العدل والحريات وكل من الشركة المغربية لتقليل ستيام، والمكتب الوطني للسكك الحديدية وصندوق الضمان المركزي، وتروم اتفاقية شراكة مع شركة النقل بالحرب ستيام، والمكتب الوطني للسكك الحديدية تمكين أسرة وزارة العدل والحريات والنووية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج ومستخدمين المؤسسات التابعة لهما من الاستفادة من تعريفات تفضيلية خاصة طيلة السنة للسفر عبر القطار أو عبر الخطوط الجوية لشركة ستيام. أما الاتفاقية المتعلقة بصندوق الضمان المركزي فتهدف إلى ضمان تمويل فروص سكن، والتي مشتركة المؤسسة المحددة في منحها لمخرطوها تشجيعاً لهم على امتلاك سكن. وإبرار للغير العام للمؤسسة المحددة أن هذه الأخيرة تعمل على إيلاء الاهتمام